

مركز الميزان لحقوق الإنسان



ورقة حقائق

المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة: المنطقة العازلة البرية



This project is funded by the European Union



Implemented in partnership with Oxfam GB

This publication has been produced with the assistance of the European Union in partnership with Oxfam GB. The contents of this publication are the sole responsibility of Al Mezan Centre for Human Rights and can in no way be taken to reflect the views of the European Union and/or Oxfam GB.

ورقة حقائق: المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة: المنطقة العازلة البرية

تسلط ورقة الحقائق هذه الضوء على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق سكان المناطق الحدودية في قطاع غزة، وتستعرض معلومات تفصيلية عن المناطق المقيد الوصول إليها في البر، أو ما يعرف بالمنطقة العازلة، وتعرض لأرقام وإحصاءات حول الخسائر والأضرار التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) من العام 2000 ويعد تنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب أيلول (سبتمبر) 2005 والأشهر الثلاث الأولى من العام 2012.

خلفية عامة:

يمتد قطاع غزة¹ على شكل مستطيل ضيق بمحاذاة الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول (45 كم) ومن الشرق إلى الغرب بطول يتراوح ما بين 6 إلى 12 كيلومتر في الجزء الجنوبي بمساحة إجمالية تبلغ (365 كم²)، وينقسم إلى خمس محافظات رئيسية (شمال غزة - غزة - دير البلح - خانينوس - رفح) يمر فيها جميعها الشريط العازل الذي يتراوح عرضه مع المناطق المحيطة به والمصنفة على أنها شديدة الخطورة بين 500 و 1500 متراً داخل حدود قطاع غزة، بدءاً من الحدود الشمالية لبلدة بيت لاهيا وقرية أم النصر (القرية البدوية)، والجزء الشمالي والشرقي من بلدة بيت حانون، حيث تلتف الحدود الشمالية إلى شرقي القطاع، ثم الأجزاء الشرقية من بلدة جباليا وذلك في محافظة شمال غزة مروراً بمنطقة اجديدة الشرقية، ومنطقة التركمان الشرقي، وقرية وادي غزة (جر الديك) جنوب شرق محافظة غزة، ثم تمر بخمس تجمعات سكنية تقع شرق محافظة دير البلح، وهي مخيم البريج للاجئين، ومخيم المغازي للاجئين، وقرية المصدر، ومدينة دير البلح، وأخيراً وادي السلقا. وفي الجنوب تمر هذه المنطقة بسنة تجمعات سكنية أخرى شرق محافظة خانينوس، وهي بلدة القرارة، وبلدة بني سهيلا، وبلدة خزاعة، وبلدتي عسان الكبيرة وعسان الجديدة، وأخيراً قرية الفخاري، وتنتهي المناطق الحدودية عند بلدة الشوكة شرق محافظة رفح في أقصى جنوب شرق قطاع غزة.

ومع استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية في ممارسة أشكال مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بحق المدنيين، بما في ذلك القتل وهدم الممتلكات وتشريد سكانها، واعتقال وتدمير مقومات الحياة في قطاع غزة، مما يضيّق الخناق على السكان المدنيين الذين لا يزالون يقطنون قرب المناطق الحدودية المحاذية، وذلك بعد أن تم تهجير كل سكان المنطقة ممن كانت منازلهم تقع في الشريط الذي يمتد إلى حوالي 500 متراً من الشريط الحدودي.

واقع وحقائق:

تشير المعطيات الرسمية والمعلنة من قبل قوات الاحتلال إلى أن محاولة فرض ما يسمى بالمنطقة العازلة، وما أصبح يعرف بالمنطقة المقيد الوصول إليها، بدأ بعد تطبيق خطة إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في أيلول (سبتمبر) من العام 2005، وكانت حدود هذه المنطقة وفقاً للإعلانات الإسرائيلية المتكررة تمتد إلى مسافة 300 متراً على امتداد حدود قطاع غزة الشمالية والشرقية - التي جرى وصفها آنفاً - إلا أن المعطيات والوقائع على الأرض تشير إلى أن قوات الاحتلال استهدفت المدنيين وممتلكاتهم والأعيان المدنية على مسافة تقدر بحوالي

¹ تقرير حقوقي توثيقي يتناول المناطق الحدودية في قطاع غزة - إصدار مركز الميزان

(1.5 كلم) على طول الحدود الشمالية والشرقية بمسافة إجمالية تقدر بحوالي 62 كم²، أي ما يصل إلى 17% من إجمالي مساحة قطاع غزة، وحوالي 35% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية فيه، وفقاً لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة.

وتفصي نتائج أي تحليل للمعلومات المتوفرة في قواعد بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، عمدت إلى التضييق على سكان المناطق الحدودية بحيث خلقت منطقة تتراوح مساحتها من 100 إلى 300 متراً يمنع فيها ممارسة أي نشاط اقتصادي أو سكني، سواء تواجد الأسر أو الأشخاص في المنطقة، أو الزراعة أو السكن، ولكنها في حينه لم تعلن عن نواياها بإنشاء منطقة أمنية عازلة، حيث دمرت في العام الأول من الانتفاضة 14 منزلاً ما ترتب عليه تضرر 137 مواطناً، بينهم 47 طفلاً. وأخذت انتهاكات قوات الاحتلال في تلك المناطق اتجاهاً تصاعدياً بشكل تدريجي في سنوات الانتفاضة التالية، حيث وزعت قوات الاحتلال منشورات في تلك المناطق عشرات المرات تحذر فيها السكان من التواجد في تلك المناطق في محاولة منها لتثبيت هذه المناطق كمناطق ممنوعة يحظر على السكان التواجد فيها.

وتشير المعلومات المتوفرة في قواعد بيانات مركز الميزان إلى أن قوات الاحتلال دمرت منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000 حتى منتصف أيلول (سبتمبر) 2005 (154) منزلاً من بينها (87) منزلاً دمرت بشكل كلي، وتسببت في تهجير وتشريد (1127) شخص من سكان هذه المناطق، كما جرفت (1170) دونماً من الأراضي الزراعية كان ينتفع منها (18100) شخص تعرضوا للأضرار مباشرة، ومنذ ذلك التاريخ أعلنت قوات الاحتلال أن هذه المنطقة منطقة محظورة يمنع على السكان الوصول إليها أو التواجد فيها وسميت بما يعرف بالمنطقة العازلة ومن ثم أصبحت جزءاً مما بات يعرف بالمناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة.

ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد قامت قوات الاحتلال في الفترة ما بعد عملية الانسحاب أحادي الجانب منتصف أيلول (سبتمبر) 2005 حتى تاريخ إصدار هذه الورقة، بقتل (190) مواطناً بينهم (11) سيدة و(47) طفلاً. كما دمرت (1066) منزلاً سكنياً بينهم (613) تم تدميره بشكل كلي وهجرت وشردت (8668) شخص من بينهم (4309) بنتاً و(4334) طفلاً، بالإضافة إلى تجريف (3108) دونماً من الأراضي الزراعية مما تسبب بالضرر المباشر إلى (4563) شخصاً ينتفعون بشكل مباشر من هذه الأراضي.

كما عمدت قوات الاحتلال إلى تكرار ممارستها للاعتداءات المختلفة تجاه سكان هذه المناطق حيث تعرضت أكثر من أسرة إلى اعتداءات متكررة على فترات زمنية مختلفة ووفقاً لتوثيق المركز فقد تعرضت عائلة المواطن جابر أبو اسعيد (64 عاماً) التي تسكن شرق بلدة جحر الديك وتبعد عن الحدود الشرقية للقطاع بمسافة تقدر 300 متر ، للقصف وإطلاق النار وذلك بتاريخ 2010/7/13 ما أدى إلى مقتل زوجة المواطن ناصر جابر أبو اسعيد السيدة: نعمة يوسف أبو اسعيد، البالغة من العمر (32 عاماً)، كما أصيبت السيدة سناء أحمد أبو اسعيد (أبو مراحيل) البالغة من العمر 25 عاماً، والسيدة أميرة جابر أبو اسعيد 30 عاماً، بالإضافة إلى إصابة صاحب المنزل جابر أبو اسعيد 64 عاماً، وقد تسبب القصف في وقوع أضرار كبيرة في المنزل.

كما تكررت الاعتداءات على هذه الأسرة بتاريخ 2011/4/28 حيث تعرض المنزل مرة أخرى للقصف بعدة قذائف مدفعية. ما أدى إلى إصابة المواطن محمد جابر أبو اسعيد، البالغ من العمر (29 عاماً) وزوجته سناء أبو مراحيل، البالغة من العمر (25 عاماً)، كما أصيب الطفل علاء ناصر جابر أبو اسعيد، البالغ من العمر (10

سنوات) وشقيقته الطفلة ميساء، البالغة من العمر (5 أعوام) بجروح متوسطة. و تسبب القصف في تدمير منزل المواطن ناصر جابر أبو اسعيد.

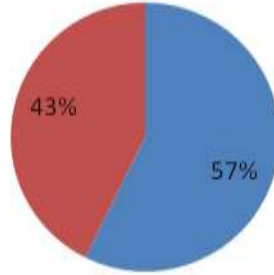
هذا وتواصل قوات الاحتلال ممارسة مختلف أنواع الانتهاكات والتضييق على السكان في تلك المناطق فمنذ بداية العام 2012 رصد مركز الميزان (56) حالة إطلاق نار و(18) عملية توغل في تلك المناطق قتلت خلالها تلك القوات (12) مواطناً بينهم (4 مدنيين) وأصابت (63) بينهم (5) نساء، فيما دمرت (17) منزلاً، من بينهم (16) منزلاً بشكل جزئي، بالإضافة إلى تدمير مركب مدنية خاصة واحدة.

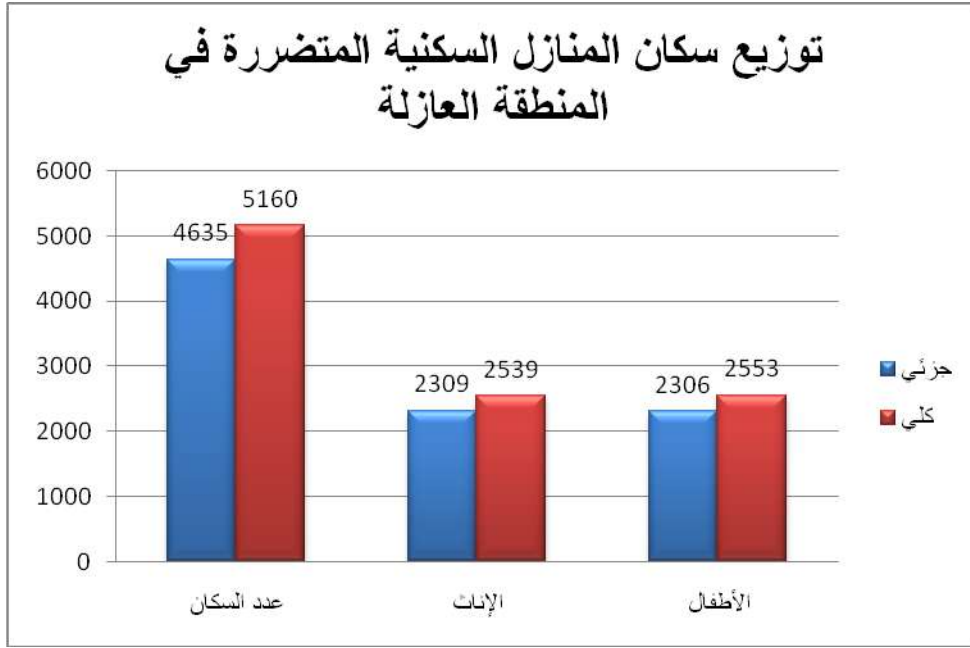
المنازل السكنية المتضررة حسب حجم الضرر في الفترة ما بين 2000/09/27 حتى 2012/05/07

حجم الضرر	عدد المنازل	عدد السكان	الإناث	الأطفال
جزئي	520	4635	2309	2306
كلي	700	5160	2539	2553
المجموع	1220	9795	4848	4859

توزيع المنازل السكنية المتضررة في المنطقة العازلة حسب حجم الضرر

■ جزئي ■ كلي





الخلاصة

مركز الميزان لحقوق الإنسان يؤكد على أن اقتطاع هذه النسبة المهمة من مساحة قطاع غزة المخصصة لأغراض الزراعة ينطوي على آثار كارثية على مستقبل الإنتاج الزراعي والأوضاع الاقتصادية، كما سيلقي بظلال سلبية على مجمل حقوق الإنسان في قطاع غزة. وعليه فإن مركز الميزان يستتكر استمرار محاولات قوات الاحتلال فرض منطقة أمنية عازلة داخل حدود قطاع غزة بالقوة، واستمرار استهدافها للمدنيين من سكان المناطق القريبة من الحدود، بمن فيهم المزارعين، وجامعي ركام الأبنية المهدامة، بشكل مستمر ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر تعمد استهداف المدنيين في أي ظروف.

ومركز الميزان إذ يكرر استنكاره الشديد لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، فإنه يشدد على أن إصرار قوات الاحتلال على تقييد قدرة الفلسطينيين من سكان المناطق الحدودية أو من يملكون أراضي زراعية فيها على الوصول إليها وحرمانهم منها عبر استمرار استهدافهم المتعمد بالقتل ينطوي على انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي. وعليه فإن مركز الميزان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، ومنع قتل وإيذاء المدنيين وسبل عيشهم في إطار مخططات قوات الاحتلال بإقامة منطقة أمنية عازلة لما يشكله ذلك من انتهاك للقانون الدولي ولآثاره الإنسانية الكارثية على سكان القطاع.

انتهى